

جامعة الدول العربية

الدورة الثانية للمنتدى الاقتصادي العربي الياباني

الوضع المائي في المنطقة العربية

ودور الجامعة العربية في مواجهة التحديات المائية

ورقة عمل مقدمة من السيدة / شهرة قصيعة
(رئيسة المركز)

مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي

تونس – 11 – 12/12/2010

الوضع المائي في المنطقة العربية

ودور الجامعة العربية في مواجهة التحديات المائية

- تعاني مناطق كثيرة في العالم أزمة مائية وفي مقدمتها المنطقة العربية بسبب موقعها الصحراوي الجاف والزيادة المضطردة في عدد السكان والتوسع العمراني وسوء الاستخدام وما يترتب عليه من هدر وتلوث، وتتمثل خطورة نقص الموارد المائية في إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإخلال بالأمن والاستقرار بين الدول وفي إطار الدولة الواحدة .
- تنبّهت جامعة الدول العربية والدول الأعضاء لمخاطر الأزمة المائية فأصدرت القمة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية التي عقدت في الكويت في 20/كانون ثاني /يناير 2009 قرارها رقم 8 د.ع.(1)-ج4- والمتضمن تكليف المجلس الوزاري العربي للمياه بوضع إستراتيجية الأمن المائي العربي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة .

■ إستراتيجية الأمن المائي العربي إطار استرشادي وبوتقة عمل مشترك تنصهر فيه الخبرات وجهود المؤسسات العربية المعنية في المياه لتشخيص التحديات المائية وإيجاد أفضل السبل لمواجهتها وتحقيق الأمن المائي العربي، مع الأخذ بالاعتبار الاستراتيجيات والسياسات المائية الوطنية، ويجري كل ذلك بالتنسيق والتعاون بين أجهزة العمل العربي المشترك والمنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني المعنية وتحت إشراف المجلس الوزاري العربي للمياه كمظلة شاملة .

محاوور وأهءاف الاسءراءيءة

بالإضافة إلى الهءف الرئس المءمءل بءءقءق الأمن المائى العربى لمواءهة الأءءاء والمءءلباء المسءقبلىة للءنمىة المسءءامة ، فان للإسءراءيءة الأهءاف والمحاوور المءءءة الآلىة:

1. ءءقءق الاسءءءام الأمءل للموارء المائىة المءاآة بكافة أنواعها.
2. ءوفىر المىاه الصالآة للشرب وءءماء الصرف الصءى بما ىءماشى وأهءاف الألفىة للءنمىة.
3. ءمأىة الموارء المائىة من ءلوء والاسءءزاف.
4. مواءهة الآءىراء المءءملة للءغىراء المُنأخىة على الموارء المائىة المءاآة وءءكىف مءها.
5. إرساء مباءئ الإءارة المءكاملة للموارء المائىة كمنهء فى السىاساء المائىة فى الءول العربىة.
6. ءنمىة وءأهىل القءراء البشرىة العربىة وءءولىة فى مءال الموارء المائىة.
7. ءشءىع رؤوس الأموال العربىة للاستءءمار فى مءارىع المىاه.

- 8 . الاستفادة من المزايا النسبية لكافة الدول العربية في مجال الموارد المائية.
9. توطين ودعم صناعة التقنيات الحديثة لتحلية ومعالجة المياه؛ بهدف التوسع في إعادة استخدامها في المنطقة العربية.
10. تعزيز دور البحث العلمي في إدارة الموارد المائية.
11. تنمية الموارد المائية غير التقليدية.
12. تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات بين الدول العربية.
13. رفع درجة الوعي لدى فئات المجتمع كافة بما فيها منظمات المجتمع المدني حول قضايا المياه والبيئة وإشراكها في عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالمشاريع المائية وتعميق ثقافة الحفاظ عليها.
14. تعزيز التعاون بين الدول العربية لإدارة مواردها المائية المشتركة.
15. حماية الحقوق المائية العربية في المياه المشتركة مع الدول غير العربية.
16. حماية الحقوق المائية في الأراضي العربية المحتلة.

مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الدول العربية

اتخذت القمة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المنعقدة بالكويت في 2009 قرارا باعتماد مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية وقد بدأ المجلس الوزاري العربي للمياه تنفيذه مع الجهات المعنية العربية وخاصة مع مؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية ، ويشمل المشروع البرامج التنفيذية التالية :

1. رفع كفاءة استعمال المياه في المنطقة العربية : أثبتت الدراسات أن تدني الكفاءة في استخدام المياه في المنطقة العربية هي أحد أسباب أزمة المياه ، ويظهر الهدر وسوء الاستخدام بشكل واضح في القطاع الزراعي وطرق الري التقليدية ، وكذلك في الهدر بمد شبكات مياه الشرب الذي يصل في بعض الأحيان إلى أكثر من 50% ولذلك يتمثل هذا المشروع خاصة في :

- إيجاد الأطر الإدارية والقانونية والثقافية والإعلامية اللازمة للحد من الهدر .
- بناء القدرات المؤسسية والبشرية القادرة على تحسين استخدام المياه .
- تطوير البنية الأساسية للحد من الهدر
- دعم استعمال طرق الري الحديثة في الزراعة.

2. التوسع في استخدام الموارد المائية غير التقليدية : تتجه معظم الدول العربية نحو استخدام المياه المحلاة لتوفير المزيد من مياه الشرب ، والتخلي عن المياه العذبة في الزراعة واستبدالها بمياه الصرف الصحي المعالج وهو ما يجعل تطوير وتوطين تقنيات التحلية والصرف الصحي من أولويات الحلول للتغلب على الأزمة المائية لذلك يتمثل هذا المشروع في :

- إيجاد وتطوير الأطر الفنية لتبادل الخبرات والتجارب العربية والدولية في مجال التحلية والصرف الصحي .
- العمل على توسيع وتوطين صناعة تحلية المياه ومعالجة المياه العادمة في المنطقة العربية وتشجيع الاستثمار في هذا المجال .

3. التغيير المناخي وتقييم أثاره على الموارد المائية المتاحة في المنطقة العربية :

أصبح من المؤكد وجود تغيرات مناخية تطل معظم مناطق العالم وتؤثر بشكل متزايد على الموارد المائية وبالتالي تهدد الأمن المائي والأمن الغذائي العربي .
لذلك لا بد من وسائل وخطط منظمة لمواجهة هذه الظاهرة والتأقلم معها وبالتعاون مع الشركاء على مستوى العالم ولذلك يشمل هذا المشروع خاصة ما يلي :

- إقامة نظام إقليمي للإنذار المبكر للتنبؤ وإعداد السيناريوهات حول التبدلات المناخية
- مساعدة الدول العربية في وضع استراتيجيات وتطوير أدوات مؤسسية وتشريعية وعملية للتعامل مع هذه الظاهرة .

4. تطبيق النهج التكاملي في إدارة الموارد المائية : إن تشابك وتعقيد مشكلة المياه يجعل من غير الممكن معالجتها إلا من خلال مقاربة شاملة تأخذ في الاعتبار كل العناصر والمكونات وهو منهج الإدارة المتكاملة لإدارة الموارد المائية ويشمل هذا المشروع خاصة :

- تحليل تجارب الدول العربية في مجال إدارة الموارد المائية وإعداد دراسات مرجعية واسترشادية تساعد في تطوير استخدام هذا المنهج .
- تحديد متطلبات تطبيق هذا النهج ومساعدة الدول العربية على توفيرها على المستويات المؤسسية والإدارية والفنية .
- تنظيم دورات تدريبية لتأهيل الكوادر العربية لتطبيق نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية .

5. حماية الحقوق المائية العربية : يدخل هذا البرنامج في نطاق الأنشطة الأساسية لمركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي وهو يعمل حالياً على تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع الجهات العربية والإقليمية والدولية وخاصة مؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية سواء بالنسبة للمياه المشتركة مع دول غير عربية أو المياه في الأراضي العربية المحتلة من خلال :

- بناء قاعدة معلومات مائية للمياه المشتركة.
- تنفيذ برامج لرفع القدرات التفاوضية للدول العربية.
- دعم المعرفة القانونية والتشريعية الخاصة بالقانون الدولي والاتفاقات الدولية الخاصة بالمياه.
- الدفاع عن الحقوق العربية في المحافل الدولية.
- تطوير وصياغة اتفاقيات وأطر قانونية في هذا الشأن.

وسائل وآليات التنفيذ

- إن تنفيذ وتمويل الإستراتيجية وكافة البرامج المنبثقة عنها وعن مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الوطن العربي يقع تحت مسؤولية المجلس الوزاري العربي للمياه.
- إن آلية تنفيذ هذه الإستراتيجية لا تمنع الدول العربية من التعاون فيما بينها أو مع أي من الجهات العربية أو الدولية لتحقيق الأهداف المنشودة ، مع إمكانية توفير التمويل من الدول ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية.

التعاون العربي – الياباني

وفي هذا الإطار فإن المنتدى العربي الياباني هو الإطار المناسب لبحث سبل التعاون في تنفيذ بعض مشاريع هذه الإستراتيجية ، ونذكر على سبيل المثال :

- تبادل الخبرات والتجارب والمعرفة في مجال أهداف ومحاور الإستراتيجية العربية للمياه.
- نقل وتوطين تكنولوجيا المياه خاصة التحلية ومعالجة مياه الصرف الصحي .
- التدريب ورفع القدرات المؤسسية والبشرية في مجال المياه .
- تشجيع الاستثمارات اليابانية في المشاريع المائية في المنطقة العربية .
- دعم تقنيات رصد تأثيرات التغيرات المناخية على الموارد المائية .
- دعم الموقف السياسي العربي من المياه والحقوق المائية العربية في الأراضي العربية المحتلة والمياه المشتركة مع الدول غير العربية .
- جعل موضوع المياه محورا دائما في أعمال وأنشطة المنتدى الاقتصادي العربي الياباني.